

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) التي طلب فيها مجلس الأمن إليّ أن أواصل موافاته كل ٩٠ يوماً بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور، ويشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويتضمن التقرير أيضاً تقييماً للتقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المستكملة الواردة في تقريرتي السابق إلى المجلس، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

ثانياً - التطورات السياسية

التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع

٢ - لم تسفر الجهود المبذولة لتأمين اتفاق سلام شامل وجامع لدارفور عن نتائج كبيرة. ومنذ إبرام وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور (وثيقة الدوحة) بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في عام ٢٠١١، وقع فصيل واحد منشق من الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق يعتمد اتفاقية الدوحة؛ وهذا تطور سرعان ما تعرض لانتكاسة.

٣ - وفي ٦ نيسان/أبريل، وقعت حركة العدل والمساواة - السودان، وهي فصيل يقوده محمد جبر، بصفة رسمية على تلك الوثيقة في الدوحة، قطر. وفي أقل من أسبوعين بعد ذلك، اشتبكت قوات فصيل بشر مع قوات فصيل جبريل من حركة العدل والمساواة يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل بالقرب من قرية درما (٣٠ كيلومتراً شمال غرب أم برو، في شمال دارفور). وقتل محاربان من فصيل بشر منهما قائد ميداني رفيع الرتبة، وجرح تسعة محاربين



آخرين. وفي ١٢ أيار/مايو، وبينما كانت قيادة فصيل بشر عائدة إلى دارفور عبر تشاد لبدء تنفيذ وثيقة الدوحة، قتل محمد بشر ونائبه أركو سليمان دهبية وثمانية آخرون من فصيله من قبل فصيل جبريل في بانيا التي تقع على مسافة ٦٠ كلم شمال الطينة، في شمال دارفور. وزعم أيضا أن عشرين فردا من فصيل بشر أخذتهم قوات فصيل جبريل رهائن. وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلن فصيل بشيراختيار بحيت عبد الله عبد الكريم زعيما مؤقتا له وأكد من جديد التزامه بتنفيذ وثيقة الدوحة.

٤ - وفي ٤ حزيران/يونيه، عقدت لجنة متابعة التنفيذ، المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، اجتماعا استثنائيا في الدوحة لدراسة آثار الحادث الذي وقع يوم ١٢ أيار/مايو على عملية السلام. واعتمدت اللجنة بلاغا أدانت فيه فصيل جبريل وطالبت فيه بالإفراج الفوري عن أفراد فصيل بشر الذين أخذوا رهائن. وأعرب المشاركون أيضا عن بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في دارفور وأثرها على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، حثوا على تحميل كل مرتكبي العنف في دارفور مسؤولية أفعالهم، وعرضهم على المحاكمة. وأخيرا دعوا الحركات الرئيسية غير الموقعة على الوثيقة إلى نبذ العنف وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار السلمي.

٥ - وفي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، استضاف محمد ابن شامباس، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، المعين حديثا، وكبير الوسطاء المشترك بشأن دارفور معتكفا في الفاشر للممثلين الخاصين في السودان لمناقشة التطورات الراهنة في كامل أنحاء المنطقة، بما في ذلك حالة عملية السلام والحالة الأمنية والإنسانية، وكيفية المضي قدما. وكان من بين المشاركين ممثلون من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسويد، والصين، وفرنسا، وكندا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، واليابان، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. ورحبوا بمبادرة كبير الوسطاء المشترك الرامية إلى إحياء عملية السلام. بما في ذلك عن طريق العمليتين التكميليتين المتمثلتين في تحديد انخراط الحركات غير الموقعة، والقيام فورا بإجراء مشاورات داخل دارفور في بيئة تمكينية مناسبة من أجل تشجيع عملية سلام شاملة للجميع تتولى زمامها الجهات المحلية. وفي ما يتعلق بالتقدم المحرز في العملية الأولى، قدم كبير الوسطاء المشترك إحاطات عن الاجتماعات التي عقدها في أيار/مايو مع رؤساء أوغندا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة والتي شدد فيها كل من الرؤساء على أهمية اعتماد نهج شامل للجميع لتحقيق سلام دائم في دارفور. ولبلوغ تلك الغاية، اجتمع وهو في كامبالا مع زعماء الحركات الرئيسية غير الموقعة، بما في ذلك ميني ميناوي، زعيم فصيل ميني ميناوي من حركة جيش تحرير السودان؛ وعبد الوحيد، زعيم فصيل عبد الوحيد من جيش تحرير السودان؛

وأحد كبار الممثلين لفصيل جبريل من حركة العدل والمساواة. ورحب الأطراف بالمبادرة واتفقوا على لقاء كبير الوسطاء المشترك بعد شهر رمضان.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٦ - ظل نسق تنفيذ وثيقة الدوحة متأخرا عن الجداول الزمنية المنقحة. وسعيًا إلى تعبئة الدعم، بصورة شاملة، من أجل احتياجات دارفور الإنمائية، عقد يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل في الدوحة، المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور. وأقر المشاركون الاستراتيجية الإنمائية لدارفور، التي تستند إلى تقييم الاحتياجات الذي أجرته بعثة التقييم المشتركة لدارفور بقيادة السلطة الإقليمية لدارفور وشركاء تنمية دوليين. ومقارنة باحتياجات التمويل التي جرى تحديدها بـ ٧,٢ بلايين دولار لتنفيذ الاستراتيجية على امتداد فترة ست سنوات، تعهد المانحون بتقديم ما مجموعه ٣,٦ بلايين دولار. ويشمل المبلغ الأخير التزام حكومة السودان السابق الذي قدره ٢,٦ بليون دولار.

٧ - وما زال السعي متواصلًا للحصول على التزامات مانحين لتغطية النقص في تمويل الاستراتيجية الإنمائية لدارفور البالغ ٣,٦ بلايين دولار. إلا أن بعض الجهات المانحة المحتملة أشار إلى الإحجام عن الالتزام بأموال نظرا إلى عدم إحراز الكثير من التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة، وإلى تكرار حالات انعدام الأمن في بعض أجزاء من دارفور، وإلى القيود المستمرة المفروضة على وصول شركاء العمل الإنساني والتنمية، والعملية المختلطة.

٨ - وأعرب المشاركون في الاجتماع الخامس للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة المعقود في ٩ نيسان/أبريل في الدوحة، عن القلق إزاء محدودية تحرك حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان من أجل تنفيذها. وأشاروا بالخصوص إلى التأخيرات المستمرة المتصلة بتنفيذ أحكام وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية. ويعتبر استمرار حالة الجمود بشأن نتائج التحقق من قوات حركة التحرير والعدالة وعدم تنفيذ الطرفين للقرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة، على النحو الوارد في تقريره السابق (S/2013/225، الفقرة ٦) عائقًا في غاية الأهمية أمام التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ونظام تمويل بالغ الصغر للأنشطة المدرة للدخل وصندوقًا للتعويضات معلقًا.

٩ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أعلنت حركة التحرير والعدالة تعليق مشاركتها في الحكومة بما في ذلك في سلطة دارفور الإقليمية. وكانت هذه الخطوة احتجاجًا على إزاحة وزير الصحة التابع للحركة في ولاية غرب دارفور من قبل المجلس التشريعي للولاية، وطرد المعهد الجمهوري الدولي من السودان، وهو منظمة ترعاها حكومة الولايات المتحدة وتقدم الدعم في مجال بناء القدرات للحركة والسلطة؛ والتأخر في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية

النهائية الواردة في وثيقة الدوحة، ولا سيما إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة السودانية. وعقب اجتماعات طارئة عقدت في ٢٥ نيسان/أبريل، بين النائب الأول لرئيس السودان، علي عثمان طه، ورئيس حركة العدل والمساواة/سلطة دارفور الإقليمية التيجاني سييسي، أعلن الطرفان تسوية الخلافات بينهما بالنظر إلى التزام الحكومة بإعادة النظر في طرد المعهد، وبتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية.

١٠ - وفي ١٦ أيار/مايو، أصدرت حكومة السودان مرسوما بإنشاء اللجنة الأمنية الإقليمية لدارفور وتعيين أعضائها. ويرأس اللجنة رئيس سلطة دارفور الإقليمية مع مشاركة ولاية ولايات دارفور الخمس كنواب. ووزير المالية والتخطيط في سلطة دارفور الإقليمية، ومستشارها القانوني ولجان الأمن في الولاية أعضاء أيضا في اللجنة. واللجنة مسؤولة عن صون الأمن في دارفور.

١١ - وواصل المدعي الخاص التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور. وفي ٢٨ أيار/مايو، أبلغ المدعي الخاص العملية المختلطة بأنه جرى التحقيق في ما مجموعه ٥٢ حالة منها واحدة في وسط دارفور؛ وواحدة في شرق دارفور؛ و ٣٠ في شمال دارفور؛ و ١٤ في جنوب دارفور وست في غرب دارفور. ولم تقدم إلى العملية المختلطة أية تفاصيل أخرى عن أنواع الجرائم أو عما وصل إليه التحقيق فيها.

الحوار داخل دارفور

١٢ - وفي ما يتعلق بإجراء الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، أقر الميسرون، وهم العملية المختلطة، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى، ودولة قطر، في ٨ نيسان/أبريل، استراتيجية أعدتها العملية المختلطة لتطوير المشاورات. ومن المقرر أن ينشئ الميسرون لجنة يختار أعضاؤها من ممثلي الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة، والمجتمع المدني والمشردين داخليا واللاجئين، وشتات دارفور والعملية المختلطة والشركاء الدوليين، لإعداد المشاورات وإجرائها. ويجري حاليا إعداد مذكرة مفاهيمية لتوجيه العملية، ويشمل ذلك طرائق اختيار المشاركين، واستراتيجية الاتصالات والميزانية. وستواصل العملية المختلطة الرصد والإبلاغ عن البيئة التمكينية. وفي هذا الصدد، ستراعي الدروس المستفادة من ترتيبات المؤتمر الذي عقد في نيالا في جنوب دارفور يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس بشأن احتياجات المشردين الأمنية والإثنية، ومن كيفية إجرائها، بما في ذلك الحادثة التي اختطف فيها مهاجمون مسلحون ٣١ مشاركا كانوا في طريقهم إلى المؤتمر تحت حماية العملية المختلطة، (S/2013/225، الفقرة ١٠ و ١١). وكان من بين المشاركين في المؤتمر ممثلون عن المجتمع الدولي ومشردون داخليا. وفي هذه الأثناء، جرت المظاهرات التي نظمها يومي

٥ و ٦ نيسان/أبريل المشردون داخليا في المخيمات في وسط دارفور وجنوبها للاعتراض على وثيقة الدوحة والاحتجاج على طريقة إجراء المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، دون حوادث تذكر.

ثالثا - حماية المدنيين من العنف الجسدي

١٣ - أسفر الاقتتال القبلي بين الميليشيات في وسط وشمال وجنوب دارفور، والاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات الحركات المسلحة في وسط وشرق دارفور عن زيادة كبيرة في خطر العنف الجسدي المرتكب ضد السكان المدنيين. وقد أدت تلك النزاعات، التي ازدادت شدة وتواترا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى تشرد ما يقدر بـ ٣٠٠ ٠٠٠ نازح، ما يمثل أكثر من مجموع حالات التشرد في دارفور في غضون العامين الماضيين.

١٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، افتك جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي السيطرة على بلدي لبدو ومهاجرية الواقعتين في شرق دارفور من الحكومة. وفي محاولة لطرد جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي، قامت طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية في الفترة من ٦ إلى ١٣ نيسان/أبريل، بقصف جوي متقطع لمواقع يشتبه بأنها تابعة للمتمردين في البلديتين، ولجأ ما يقدر بـ ١٧ ١٠٠ شخص من المدنيين إلى مناطق محيطة بقاعدتي العملية المختلطة في دارفور الواقعتين بالقرب منها. وعلى الرغم من أن دورية للعملية أكدت وجود حفرتين ناجمتين عن سقوط قنبلتين قرب قاعدتها في لبدو، فإن القيود على التنقل التي فرضتها قوات الحكومة والحركات المسلحة على نطاق واسع حالت دون قيام البعثة بتقييم للأثر الكامل للأعمال القتالية، بما في ذلك التحقق من الأنباء المتعلقة بالإصابات، والتي كانت مختلفة جدا.

١٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، استعادت القوات العسكرية الحكومية، معززة بالميليشيات المسلحة ومدعومة بعمليات جوية، السيطرة على البلديتين. وفي حين ظل التوتر يسود المنطقة، لم يبلغ عن أية اشتباكات أخرى. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أي بعد ثلاثة أيام من استعادة القوات الحكومية للسيطرة على مهاجرية، هاجم مسلحون يرتدون الزي العسكري قاعدة قريبة تابعة للعملية المختلطة. وقتل فرد واحد من أفراد حفظ السلام وأصيب اثنان آخرون خلال تبادل لإطلاق النار. كما قتل أحد المهاجمين. وتشارك العملية السلطات الحكومية في التحقق من الهجوم، إلا أن الجناة لم يقدموا بعد للقضاء.

١٦ - وقدّرت مفوضية العون الإنساني الحكومية أن أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص تشردوا من جراء القتال. وقامت العملية المختلطة بحماية المدنيين المتركزين بالقرب من قواعدها؛ وقدّمت لهم خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وسهلت إيصال المساعدة الإنسانية؛ وأمنت

موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في المناطق المتضررة؛ ودعت الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية.

١٧ - واستؤنف القتال بين الطرفين في جنوب دارفور في ٢٢ نيسان/أبريل، حيث صدت القوات المسلحة السودانية محاولة هجوم شنته قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في محيط مطار نيالا. وبعد ذلك بيومين، أفادت مصادر المجتمع المحلي عن وقوع اشتباكات مسلحة بين الطرفين في محلية بليل (الواقعة على بعد حوالي ٤٧ كلم جنوب شرق نيالا)، بما في ذلك قرى بابا ومارلا وأم غونيا. وفي ٣ أيار/مايو، هاجمت قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي قوات الدفاع الشعبي الحكومية المتمركزة في جوغانة والمشروع (الواقعتين على بعد حوالي ١٠٠ كلم إلى الجنوب من نيالا) مما أسفر، حسب ما أوردته التقارير، عن مقتل ستة أفراد من قوات الدفاع الشعبي ونهب الوقود والإمدادات الأخرى. وفي ٨ أيار/مايو، قامت القوات الحكومية، مدعومة بمليشيات مسلحة بمهاجمة قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في قرية أبو حابرة (الواقعة على بعد ٣٠ كلم شمال قريضة). ووفقا لما ذكرته مصادر أهلية، فقد جرى نهب القرية وحرقتها مما تسبب في تشريد السكان المدنيين إلى مواقع مختلفة في محليتي قريضة والسلام بجنوب دارفور. وحالت القيود التي تفرضها الميليشيات المسلحة على التنقل دون وصول العملية المختلطة إلى المنطقة للتحقق من الحادث. ولم ترد أي تقارير أخرى عن القتال في المنطقة. غير أنه في ١٥ أيار/مايو، زعمت السلطات الحكومية أن قافلة تجارية كانت في طريقها إلى نيالا قد وقعت في كمين نصبته قوات جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي قرب حور مكنا (الواقعة على بعد ١٥ كلم غرب شعيرية، بشرق دارفور)، وسلبت الركاب أمتعتهم الشخصية واستولت على أربع مركبات.

١٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، في نيرتيي، بوسط دارفور، زعمت السلطات الحكومية أن قافلة عسكرية تنقل رواتب لجنود وقعت في كمين نصبه مسلحون ينتمون إلى قوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. وفي حين ذكر أن المهاجمين حيل بينهم وبين سرقة المال، فإن جنديا حكوميا قتل وأصيب أربعة آخرون بجروح في الحادث. وفي وقت لاحق من نفس اليوم، أفاد قاطنو مخيم قريب للمشردين داخليا أن جنودا حكوميين دخلوا المخيم وحرقوا ٢٥ منزلا ومبنى، بما في ذلك مركز للتغذية تابع لمنظمة غير حكومية، وقتلوا الماشية. وقتل أحد المواطنين العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب العديد من سكان المخيم جراء إطلاق النار في المخيم. وكنفت البعثة دورياتها في المنطقة، ودعت قادة المجتمع المحلي ومسؤولي الأمن المحليين إلى ممارسة ضبط النفس.

١٩ - وظل الاقتتال القبلي يمثل مصدرا كبيرا من مصادر انعدام الأمن للسكان المدنيين في عدة مناطق من دارفور، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت محاولة للسرقة في محلية أم دُخُن الواقعة في وسط دارفور في أوائل نيسان/أبريل، إلى سلسلة من الاشتباكات اشتركت فيها قبيلتا المسيرية والتعايشة من جهة، وقبيلة السلامات من جهة أخرى، في جميع أنحاء وسط وجنوب دارفور في الفترة الواقعة بين ٣ و ٦ نيسان/أبريل. ووفقا لما أفادت به مصادر محلية، أدى القتال إلى سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل من الجانبين، وتدمير للممتلكات وتشريد واسع النطاق. وقوبلت المحاولات المتكررة التي بذلتها العملية المختلطة للوصول إلى أم دُخُن في الأيام التي تلت برفض السلطات المحلية التي أشارت إلى أن النزاع، وهو نزاع ذو طابع قبلي، لا يتطلب تدخل العملية. وهدأت التوترات بعد فترة وجيزة تم فيها تفعيل آليات تسوية النزاعات المحلية ونشر قوات الأمن الحكومية في المنطقة.

٢٠ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، وافقت القبائل على وقف للأعمال القتالية غداة مؤتمر للمصالحة كان من المقرر عقده في ٣٠ نيسان/أبريل. إلا أن القتال استمر، حيث ذكرت مصادر المجتمع المحلي اندلاع اشتباكات بين المسيرية، تدعمها التعايشة، والسلامات في ١٧ نيسان/أبريل في رهيد البردي، بجنوب دارفور، مما أدى إلى تشريد ما يقدر بـ ٣٠٠٠ شخص إلى مدينة نيالا. إلا أن القيود التي تفرضها قوات الأمن الحكومية على التنقل ظلت تمنع العملية من تقييم الآثار الكاملة للعنف.

٢١ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وفّرت العملية المختلطة الحماية للبعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى أم دُخُن والتي تشمل لجنة المعونة الإنسانية لتقييم الحالة الإنسانية وحماية المدنيين في المنطقة. ووفقا لما أفادت به السلطات المحلية، نزع ما يقدر بـ ٢٠٠ ١١ شخص بسبب الاشتباكات إلى مناطق في جنوب دارفور، منهم ٥٠٠٠ شخص ذكر أهم عبروا الحدود إلى تشاد. وسلمت البعثة الإمدادات الطبية الأساسية إلى عيادة تديرها إحدى المنظمات غير حكومية في بلدة أم دُخُن.

٢٢ - وأدت الاشتباكات القبلية التي اندلعت يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، والتي شملت محاولات لشن هجمات على الزعامات القبلية لكل من قبيلتي المسيرية والسلامات، إلى إرجاء مؤتمر المصالحة المقرر عقده في ٣٠ نيسان/أبريل. ودعما للجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق المصالحة بين القبائل المتناحرة، قامت العملية المختلطة، في ٦ أيار/مايو، بنقل والي وسط دارفور والوفد المرافق له إلى أم دُخُن. وفي سياق منفصل، التقت العملية المسؤولين الحكوميين المحليين وقادة المجتمع المحلي الذين أفادوا بأن النزاع الذي تشارك فيه قبائل السلامات والمسيرية والتعايشة ناشئ من مسائل عالقة متعلقة بملكية الأرض. واستمر القتال المتقطع بين

القبائل طوال شهر أيار/مايو، بما في ذلك الاشتباكات التي اندلعت في ٢٧ أيار/مايو في قرعاية وأم سوري (الواقعتين على بعد ١٥ كلم جنوب أم دُخُن) والتي ذكرت مصادر محلية أن ٣٢ شخصا من الجانبين قتلوا فيها.

٢٣ - وفي ٢ حزيران/يونيه، سهّلت العملية المختلطة نقل ١٧ زعيما من زعماء المسيرية والسلامات من أم دُخُن إلى زالنحي للمشاركة في مؤتمر المصالحة الذي عقدته السلطات الحكومية. وخلال المؤتمر، قدم كلا الطرفين شكواوا، بما في ذلك قائمة بالخسائر والأضرار، إلى آلية المصالحة للنظر في مداولاتهما المتعلقة بسبل تسوية النزاع بين القبائل. ورغم الجهود المبذولة حاليا والرامية إلى تحقيق المصالحة، فقد وقعت اشتباكات متقطعة بين مقاتلي المسيرية والسلامات، في الفترة من ١٠ إلى ١٩ حزيران/يونيه، في عدة أنحاء من وسط دارفور، حيث وردت تقارير عن عدد الخسائر البشرية وتدمير الممتلكات والبنية التحتية ونزوح السكان، مع تفاوت كبير بين منطقة وأخرى. وقد مُنعت دورية للعملية سِيرت للتحقق من آثار تلك الحادثة في قرية أورو كوم (الواقعة على بعد ١٧ كلم جنوب شرق زالنحي)، وقعت في ١٩ حزيران/يونيه، من الوصول إلى القرية من جانب ميليشيا المسيرية المحيطة بالقرية. وعززت العملية وجودها واتخذت مواقعها خلال الليل لحماية المدنيين المنتقلين إلى بلدة زالنحي وحتى خفت حدة التوترات.

٢٤ - وفي محلية عد الفرسان، الواقعة في جنوب دارفور، استمرت، طوال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، المصادمات المتقطعة بين قبيلة البني هلبة وقبيلة القِمِر على ملكية إحدى الأراضي، والتي بدأت في شباط/فبراير في قرية بطيخة (الواقعة على بعد ٩٥ كلم جنوب غرب عد الفرسان). وبخصوص المحاولات التي بذلتها سلطات ولاية جنوب دارفور لتسوية النزاع، بوسائل منها مرسوم مؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل يقضي بترسيم الحدود الإدارية بين قبيلتي البني هلبة والقِمِر في محليتي كتيلة وعد الفرسان، فقد أثبتت عدم نجاعتها. ووفقا لما ذكرته السلطات المحلية، هاجمت في ٢٢ أيار/مايو ميليشيات البني هلبة كتيلة (الواقعة على بعد ٣٨ كلم جنوب عد الفرسان)، وهي بلدة تسكنها أغلبية من قبيلة القِمِر، مما أسفر عن تدمير عدد غير محدد من المنازل والمباني الحكومية، وأفيد بمقتل ٣١ مدنيا وإصابة ٢١ آخرين؛ وتشريد ما يقدر بـ ١٣ ٠٠٠ شخص. وانتشرت قوات الأمن الحكومية في المنطقة لمنع القتال. واستمرت المواجهات يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو في انتكانا (الواقعة على بعد ٥٠ كم جنوب كتيلة) مما أسفر، حسب مصادر من المجتمع المحلي، عن وقوع حوالي ٩٠ إصابة تكبدها الجانبان. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، أفادت السلطات المحلية بتجدد هجمات ميليشيا البني هلبة على عدد من قرى قبيلة القِمِر في كتيلة. ومنذ ذلك الحين، صرح زعماء قبيلة القِمِر بعدم رغبتهم في المشاركة في أي مبادرات للمصالحة.

ولاحظ زعماء قبائل مؤثرون كلفتهم العملية المختلطة بمناقشة عملية المصالحة المتعثرة أن قبيلة القمير ليس لها ثقة في حياد سلطات الدولة للتوسط في النزاع، في حين أن النبي هلبة يرفضون قبول ترسيم حدود الأرض المقترح بين القبيلتين.

٢٥ - وأرجى، إلى أجل غير مسمى، مؤتمر للمصالحة كان من المقرر عقده في ١٥ نيسان/أبريل من أجل حل النزاع القائم بين قبيلتي الأباله والنبي حسين على إدارة مناجم ذهب جبل عامر الواقعة في شمال دارفور، وذلك بناء على طلب من لجنة المصالحة، التي يرأسها نائب والي ولاية شمال دارفور، أشارت فيه إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تمهداً التوترات بين الجماعات. بيد أن العملية المختلطة واصلت دعم الأنشطة الرامية إلى إيجاد حيز للمفاوضات السلمية. ففي يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، نظمت العملية حلقة عمل في السرييف الواقعة في شمال دارفور، لزعماء النبي حسين بمن فيهم أعضاء بارزون من ولايات وسط وشمال وجنوب دارفور، وكذلك من ولاية النيل الأبيض ومن الخرطوم لمناقشة الأسباب الجذرية للنزاع. وأقيمت أيضاً حلقات عمل مماثلة برعاية العملية لزعماء الأباله في كتم وكبكاية الواقعتين في شمال دارفور. وأقيمت حولة أخرى من حلقات العمل المتعلقة بالتعايش السلمي والمصالحة، وذلك برعاية العملية لكلتا العشيرتين في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو. واعتبرت نتائج هذه المبادرات تعزيز آليات الحوكمة المحلية، وتمكين الإدارة الأهلية، وتقديم مرتكبي العنف إلى العدالة، والتعويض، واحترام ملكية الأرض، أموراً أساسية لتسوية النزاع.

٢٦ - وفي لقاء مع نائب والي شمال دارفور جرى في ٥ أيار/مايو، أبلغت العملية المختلطة بأن ما يقارب ٥٠.٠٠٠ شخص استأنفوا ممارسة أنشطة التعدين في جبل عامر. وذكرت السلطات الحكومية أن المنجم لن يغلق لأن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تؤثر سلباً على البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الهشة أصلاً في المنطقة. ولم يحدد موعد لمؤتمر المصالحة المرجأ.

٢٧ - واستمرت النزاعات القبلية المنخفضة الحدة طوال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، وغالبا ما كانت تندلع بسبب حوادث سرقة للماشية ترتكبها القبيلتان. ففي ٢١ حزيران/يونيه، سرت شائعة عن هجوم وشيك لميليشيات الأباله على السرييف فدفعت بميليشيا النبي حسين إلى التجمع في منطقة الجهيرة الواقعة خارج السرييف. وعلى الرغم من تدخل السلطات المحلية لنزع فتيل التوترات وتفريق ميليشيا النبي حسين من المنطقة، شنت ميليشيا الأباله في وقت لاحق هجوماً على الجهيرة، مما أدى إلى إذكاء نيران التوترات بين القبائل. وتحسباً لتصعيد الأعمال القتالية، عززت العملية المختلطة قاعدتها المؤقتة للعمليات في

بلدة السريّف وزادت عدد دوريات إحلال أجواء الثقة في المنطقة، مع الاستمرار في حث زعمائنا القبليّين على وضع حد للأعمال القتالية وعلى الشروع في إجراء مفاوضات المصالحة. وتوجّه أيضا وفد من زعماء الأبالّة ذوي التأثير من الخرطوم، منهم مسؤولون كبار في حزب المؤتمر الوطني، وسلطة دارفور الإقليمية، والمجلس الأعلى لتطوير البدو إلى المنطقة لتعزيز المصالحة بين القبائل.

٢٨ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، زادت حدة القتال بين القبائل في محلية الدلابة الواقعة على بُعد حوالي ١٥ كلم شمال السريّف، ومحلية جبل عطاش الواقعة على بُعد حوالي ٢١ كلم غرب السريّف، وكذلك في زريقة وحضيرة (الواقعتين على بُعد حوالي ٢٥ كلم إلى الشمال من السريّف). وسيّرت العملية المختلطة دوريات إلى المناطق المتضررة وأجلت ٢٧ جريحا مدنيا من السريّف إلى الفاشر.

رابعا - الحالة الأمنية وحرية التنقل

٢٩ - في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ حزيران/يونيه، أعيقت التنقلات البرية للبعثة ٣٨ مرة، مقارنةً بـ ٢٧ مرة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي الفترة ذاتها، رفضت السلطات الحكومية ١٤١ طلباً من أصل ٤٣٥ ٥ طلباً من طلبات الرحلات الجوية، وهو ما يمثل زيادةً عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي رفض فيها ٧٥ طلباً من أصل ٨٤٤ ٤ طلباً. وظل معظم القيود قيوداً تفرضها القوات الحكومية أو الحركات المسلحة على الرحلات الجوية والدوريات التي تقوم بها العملية المختلطة إلى المناطق التي يستمر فيها انعدام الأمن، بما في ذلك أم دخن في وسط دارفور، ومهاجرية ولبادو في شرق دارفور، وأبو حابرة في جنوب دارفور.

٣٠ - ورغم تمكن المنظمات الإنسانية من تقديم المعونة إلى غالبية المحتاجين إلى المساعدة في دارفور، بما في ذلك ١,٤ مليون شخص يعيشون في مخيمات المشردين داخلياً، ما زال الوصول إلى السكان في المناطق المتأثرة بالتزاع مقيداً. ووفقاً لتوجيه حكومي صادر في آذار/مارس بشأن العمل الإنساني في السودان، يخضع وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى المناطق المتضررة من التزاع لتقييد كلي. وفي هذا الصدد، فرضت السلطات الحكومية من حين لآخر قيوداً على الرحلات الجوية التي تقوم بها خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وعلى تنقل شاحنات المساعدة الإنسانية وموظفيها إلى قريضة في جنوب دارفور؛ والرحلات الجوية التي تقوم بها خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية لنقل إمدادات الإغاثة وموظفيها إلى أم دخن في وسط دارفور. وفرضت تقييدات أيضاً على مخزونات الإغاثة برا إلى مناطق في شرق دارفور.

السلامة والأمن

٣١ - ظلت حالة سلامة وأمن أفراد العملية المختلطة وموظفي المساعدة الإنسانية تبعث على القلق. حيث تعرض حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للهجوم في مناسبات ثلاث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الهجوم على قاعدة العملية المختلطة في مهاجرية في شرق دارفور. وقتل أحد حفظة السلام وأصيب اثنان آخرون خلال الحادث (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وفي ١ أيار/مايو، اعتدى مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية على حفظة سلام تابعين للعملية المختلطة كانوا يحرسون بئر مياه قرب قاعدة العملية المختلطة في إد الفرسان في جنوب دارفور. وأصيب أحد حفظة السلام بجروح متوسطة خلال تبادل إطلاق النار. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، نصبت مجموعة من المهاجمين المسلحين المجهولي الهوية كميناً لإحدى دوريات العملية المختلطة قرب حور أبشي في جنوب دارفور. واستولى المهاجمون على أربع مركبات وعلى معدات عسكرية. واعتقل لفترة وجيزة أيضاً أحد حفظة السلام وموظف وطني واحد. ولم ترد أنباء عن سقوط قتلى أو وقوع إصابات. وما زال التحقيق في الحادثة جارياً.

٣٢ - وقتل موظف وطني يعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية للمساعدة الإنسانية في ٩ حزيران/يونيه، في حادثة إطلاق نار شارك فيها جنود تابعون للحكومة في مخيم المشردين داخلياً في نيرتبي في وسط دارفور (انظر الفقرة ١٨ أعلاه).

٣٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، اختطف أربعة مهاجمين مسلحين مجهولي الهوية موظفاً دولياً يعمل في برنامج الأغذية العالمي في نيالا في جنوب دارفور. ويمكن التدخل الفوري للسلطات الأمنية المحلية من الإفراج عن الموظف سالماً في وقت لاحق من ذلك اليوم.

٣٤ - وسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٥٠ حادثة لصوصية شملت عمليات اقتحام وسرقة منازل أفراد من العملية المختلطة وموظفين يعملون في مجال المساعدة الإنسانية. وفي ٣٠ أيار/مايو، نصبت ميليشيا مسلحة كميناً لثلاث شاحنات تابعة لشركة سيريم المتعاقدة مع العملية المختلطة لتوريد حصص الإعاشة، وهي في طريقها إلى لبادو في شرق دارفور، وذلك قرب قرية إشما (٢٥ كلم شرق نيالا في جنوب دارفور)، فنهب قدر غير محدد من الإمدادات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت أيضاً مركبات العملية المختلطة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية لما مجموعه تسعة من حوادث اختطاف السيارات. وتواصل العملية المختلطة تحديد أوجه القصور الأمني ووضع تدابير التخفيف من حدتها، داعيةً في الوقت ذاته السلطات الحكومية إلى مساءلة المرتكبين.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٥ - فاقم استمرار العنف ضعف المدنيين، ولا سيما في أجزاء من وسط دارفور وشرقه وجنوبه. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، أُبلغ عن تشريد ما مجموعه ١٥٧ ٠٠٠ شخص من جراء الاشتباكات العسكرية والاقتتال القبلي الشديد.

٣٦ - ووفقاً لتقديرات الحكومة، شُرد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص في أعقاب الاشتباكات العسكرية في بلدي مهاجرية ولبدو في شرق دارفور. وقدرت وكالات الأمم المتحدة أن ١٠ ١٠٠ شخص من هؤلاء، طلبوا الحماية في المناطق المحيطة بقاعدة العملية المختلطة في مهاجرية كما احتوى ٧ ٠٠٠ شخص في المناطق المحيطة بقاعدة العملية المختلطة في لبدو، في حين نزح العديد من الأشخاص الآخرين إلى مناطق أبعد جنوب البلديتين وشرقهما. وقامت العملية المختلطة بحراسة قافلتين للمساعدات الإنسانية محملتين بـ ٤٥ طناً مترياً من المعونة الغذائية، والمواد غير الغذائية، والمياه، ولوازم الصرف الصحي واللوازم الطبية لتوزيعها في كلا الموقعين.

٣٧ - ورغم استعادة القوات الحكومية للسيطرة على البلديتين، أجبر استمرار انعدام الأمن الجزء الأكبر من المحتمين قرب قاعدتي العملية المختلطة على المغادرة. وتشير التقديرات الأولية للمنظمات الإنسانية إلى أن ٣٨ ٠٠٠ من المشردين وصلوا إلى مخيمات المشردين داخلياً في المناطق المحيطة بنيالا في جنوب دارفور (٢٥ ٠٠٠ إلى مخيم كالما و ٦ ٥٠٠ إلى مخيم دريج و ٦ ٠٠٠ إلى مخيم عطاش). ووصل ما يقدر بـ ١١ ٠٠٠ شخص إلى مخيم النعيم للمشردين داخلياً في شرق دارفور، في حين ظل ٨ ٠٠٠ في المناطق المحيطة بقاعدة العملية المختلطة في لبدو.

٣٨ - وأدت الاشتباكات العسكرية في محليتي بيلبي وقريضة في جنوب دارفور إلى تشريد ما يقدر بـ ٢٣٠٠٠ شخص. ومن بين هؤلاء، تحققت الوكالات الإنسانية من وصول ٤ ٠٠٠ شخص إلى مخيم السلام و ١ ٥٠٠ شخص إلى مخيم قريضة. وأتاحت العملية المختلطة الحراسة للوكالات الإنسانية لمساعدة القادمين الجدد في الحصول على المواد الغذائية والخدمات الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي، علاوة على المواد غير الغذائية والإيواء في حالات الطوارئ.

٣٩ - وأدت الاشتباكات القبلية بين قبائل المسيرية والتعايشة والسلامات في وسط دارفور وجنوبه إلى تشريد ما يقدر بـ ٤٥ ٠٠٠ شخص. ومن بين هؤلاء، عبر ٢٧ ٠٠٠ شخص إلى تشاد وسجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين نزح من تبقوا، وعددهم ١٨ ٠٠٠ شخص، إلى مواقع مختلفة في جنوب دارفور. وأدى الاقتتال بين قبليتي

القمر وبني هلبة في محلية كتيلة في جنوب دارفور إلى تشريد ما يقدر بـ ٢٩ ٠٠٠ شخص. وقيمت الوكالات الإنسانية الاحتياجات وقدمت المساعدة.

٤٠ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالات الإنسانية تلبية احتياجات الإغاثة الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي، للمشردين في كانون الثاني/يناير من جراء الاقتتال القبلي في منطقة جبل عامر في شمال دارفور. وفي نيسان/أبريل، وزَّع موظفو الإغاثة إمدادات غوثية غذائية وغير غذائية على أكثر من ٤١ ٠٠٠ من المشردين في مدرسة محلية السريف في شمال دارفور، في حين قدم في شهر أيار/مايو، ١,٥ طن من مختلف اللوازم الطبية إلى العيادات الصحية العاملة في السريف وسرف عمرة. واستفاد من حملة التطعيم ضد الحصبة التي قامت بها وزارة الصحة على مستوى الولاية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ٤٧ ٠٠٠ طفل نزحوا إلى كبكائية، وسرف عمرة، وأبو حمرة، وغرة الزاوية والسريف في شمال دارفور.

٤١ - وزارت وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري أموس، السودان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو من أجل تقييم الحالة الإنسانية في البلد، التي تشكل تحدياً. ولاحظت زيادة إجمالية في الاحتياجات الإنسانية بسبب ازدياد حالات التشريد الناجم عن النزاع، ولا سيما في دارفور، ووجود أوجه قصور كبيرة في تمويل العمليات الإنسانية. وفي حزيران/يونيه، لم يُتَح سوى ٣٣ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٦٢٤ مليون دولار في إطار خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها للمشاريع الإنسانية في دارفور. ويعزى هذا النقص إلى عوامل منها إجماع الجهات المانحة بسبب محدودية الوصول إلى المحتاجين. وشددت وكيل الأمين العام، في ختام زيارتها، على المعاناة المستمرة للمدنيين المتضررين من النزاع في السودان ودعت إلى وضع حد للعنف وتسوية النزاع بالوسائل السلمية.

سادسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٢ - زاد العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان التي سجلتها العملية المختلطة من ١١٧ حادثة شملت ٣٤٧ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١٢٦ حادثة شملت ٥٥٧ ضحية (٢٨٣ ضحية لانتهاكات الحق في الحياة، و ٢٣٦ ضحية لانتهاكات الحق في السلامة الجسدية، و ٣٠ ضحية للعنف الجنسي والجنساني و ٨ ضحايا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين). وأثرت القيود المفروضة على الوصول بسبب الحالة الأمنية تأثيراً سلبياً على قدرة العملية المختلطة على إجراء زيارات ميدانية في الوقت المناسب إلى مواقع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المبلغ عنها، بما في ذلك إلى أم دخن، ومكجر وشرق

جبل مرة في وسط دارفور؛ وأم غنية، وأبو جابرة، ومارالا، ورهيد البردي وكتاليا في جنوب دارفور.

٤٣ - وسجلت العملية المختلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٤ حادثة انتهاك للحق في الحياة شملت ٢٨٣ ضحية مقارنة بـ ٤٠ حادثة شملت ١٢٥ ضحية كما ورد في التقرير السابق. وكان الاقتتال القبلي الشديد الذي شاركت فيه الميليشيات والاشتباكات بين القوات الحكومية والحركات المسلحة هو السبب الرئيسي لوقوع القتلى.

٤٤ - واستمرت الاعتداءات على المدنيين، بمن فيهم المشردون داخلياً، مما أدى إلى انتهاكات للحق في السلامة الجسدية. وسجلت العملية المختلطة ٥٠ حادثة شملت ٢٣٦ ضحية، مقارنة بـ ٤٩ حادثة شملت ١٧٦ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانطوت تلك الهجمات على الاعتداءات الجسدية، وهدم المنازل والقرى بالكامل، ونهب الممتلكات الشخصية والمواشي. وحدد الناجون وقادة المجتمعات المحلية في أحيان كثيرة القوات شبه العسكرية الحكومية، وتحديدًا الشرطة الاحتياطية المركزية وقوات الدفاع الشعبي وحرس الحدود، بوصفها الجهة المرتكبة في كثير من الحوادث المبلغ عنها. وسيرت العملية المختلطة دوريات لتعزيز الثقة وبناء القدرات وأظهرت وجودها في المخيمات. وساعدت البعثة أيضاً في تمكين السكان المحليين من المساهمة في الحد من الجريمة بالاشتراك مع الشرطة الوطنية حيث دربت ٨٦ متطوعاً من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية، وأنشأت ما مجموعه ١٤٢ من لجان السلامة المجتمعية في المخيمات والقرى في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، دربت العملية المختلطة ما مجموعه ٣٩٠ من أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان، وخفارة المجتمعات المحلية والعنف الجنساني.

٤٥ - وسجلت العملية المختلطة ٧ حوادث اعتقال واحتجاز التعسفيين شملت ٨ ضحايا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقارنة بـ ٦ حوادث شملت ٨ ضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي أحد هذه الحوادث، أطلق ضباط الاستخبارات العسكرية الحكومية، في ٢ حزيران/يونيه، سراح أحد الضحايا دون توجيه تهمة له، وكان قد اعتقل في ١٢ أيار/مايو للاشتباه في انتمائه لحركة تمرد تجري عملياتها في شمال دارفور. وساهم الخوف من الانتقام في الحد من إبلاغ الضحايا وقادة المجتمعات المحلية على حد سواء عن حوادث من هذا القبيل.

٤٦ - وسجلت العملية المختلطة ٢٦ حادثة من حوادث العنف الجنسي والجنساني شملت ٣٠ ضحية، منها ٨ قاصرين، مقارنة بـ ٢٢ حادثة شملت ٣٨ ضحية، منها ٤ قاصرين، سجلت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعلق ما مجموعه ١٦ حالة شملت ١٧ ضحية،

منها ٤ قاصرين، بحوادث اغتصاب. وتعلقت ٨ حالات شملت ١١ ضحية، منها ٤ قاصرين، بحوادث اغتصاب جماعي. وفي ما يتعلق بالحالتين الباقيتين فكانتا من حوادث التحرش الجنسي وشملتتا ضحيتين. وكما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، يشكل قصور الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني تحدياً بسبب وصمة العار الاجتماعية وانعدام الثقة في السلطات الحكومية لتولي التحقيق وإجراء الملاحقة القضائية لهذا النوع من الجرائم. وواصلت العملية المختلطة أنشطة المساعدة على معالجة هذه المشاغل بتنظيم حلقات عمل عن العنف الجنسي والجنساني استفاد منها ما مجموعه ١٤٠ من المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

٤٧ - وواصلت العملية المختلطة تقديم المساعدة التقنية إلى كل من النظراء الحكوميين والنظراء غير الحكوميين سعياً لبناء قدراتهم في مجال التعرف على مشاكل حقوق الإنسان في دارفور وتحليلها ومعالجتها بشكل استباقي. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٢، نفذت العملية المختلطة ٤٠ دورة تدريبية وحلقة عمل في مجال حقوق الإنسان لفائدة ١٢٠٠ شخص، منهم مشرعو الدولة، والسلطات الحكومية المحلية، والقضاة، والمدعون العامون، ومحامو القطاع الخاص، والمدرسون، والمسؤولون المحليون والمشدون داخلياً.

٤٨ - وبالمثل، عززت العملية المختلطة قدرات القضاء والمؤسسات الإصلاحية في دارفور وقدمت الدعم لتشغيل المؤسسات المنصوص عليها في وثيقة الدوحة. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٢، نفذت البعثة ما مجموعه ٢٣ دورة تدريبية وحلقة عمل حول قضايا العدالة والمؤسسات الإصلاحية لفائدة ما مجموعه ٦٧٩ مشاركاً، منهم أعضاء من الجهاز القضائي وأخصائيو قانونيون، وموظفو إنفاذ القانون، وأعضاء من السلطة الإقليمية لدارفور، وقادة المجتمعات المحلية.

حماية الطفل

٤٩ - عززت العملية المختلطة تولى زمام الأمور محلياً لخطة عمل حماية الأطفال من خلال دورات تدريبية تغطي القواعد والمعايير الدولية لفائدة ٩٠ شخصاً منهم أخصائيو الإعلام المحليين، والعاملون في مجال الصحة، والمشدون داخلياً، وقدامى المحاربين في حركة التحرير والعدالة. وأجريت دورات تدريبية مماثلة لتوعية أفراد العملية المختلطة.

٥٠ - وما زال إقرار خطة العمل لإنهاء تجنيد القوات المسلحة السودانية للأطفال الجنود واستخدامهم، التي وافقت عليها وزارة الدفاع في آب/أغسطس ٢٠١٢، رهن موافقة وزارة الداخلية.

سابعاً - نشر العملية المختلطة وعملياتها

٥١ - في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ قوام العملية المختلطة من الموظفين المدنيين ما نسبته ٨٤ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٧٧ ٥ فرداً (٢ ٩١٤ موظفاً وطنياً و ١ ٠٨٢ موظفاً دولياً و ٤٤٥ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة).

٥٢ - وبلغ قوام العملية المختلطة من الأفراد العسكريين ٨٠٠ ١٤ فرداً، من بينهم ١٣٩ ١٤ جندياً و ٣٢٤ ضابطاً أركاناً و ٢٥٣ مراقباً عسكرياً و ٨٤ موظفاً اتصالاً.

٥٣ - وبلغ عدد ضباط شرطة العملية المختلطة ٥٢٧ ٢ ضابطاً، ٨٤ في المائة منهم من الرجال و ١٦ في المائة من النساء. وتم نشر وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها البالغ عددها ١٧ وحدة.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بتسيير ١٣ ٧١٥ دورية عسكرية، بما فيها ٧ ٤١٢ دورية روتينية و ٢ ٠٧٤ دورية إدارية و ٢ ٢٨٥ دورية ليلية و ١ ٠٥٨ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية و ٥٧٢ دورية قصيرة المدى و ٣١٤ دورية بعيدة المدى. وقام أفراد شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ١٦ ٦٠٧ دورية، منها ١٢ ٠٤١ دورية داخل مخيمات المشردين داخلياً و ٢ ٩٠٧ دورية في القرى والبلدات والأسواق و ١ ٢٩٩ دورية متوسطة المدى و ٢٣٤ دورية بعيدة المدى و ١٢٦ دورية لحراسة القائمين بجمع الحطب وحراسة المزارع.

٥٥ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصدرت السلطات السودانية ١ ٣٩٥ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، كانت هناك ٨٠٢ من طلبات التأشيرة لم يُبت فيها بعد، من بينها ٤٥٤ تأشيرة لضباط الشرطة المدنية و ٢٩٧ تأشيرة لموظفين مدنيين و ٥١ تأشيرة لأفراد عسكريين. وواصلت العملية المختلطة حث السلطات على الإسراع بالموافقة على جميع طلبات التأشيرة.

٥٦ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، تواصل تنفيذ نتائج استعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. ففي ما يتعلق بالعنصر العسكري، انتهت إعادة وحدة لحفر الآبار ووحدة هندسة إلى الوطن، فيما تقرّر أن تُعاد وحدة هندسة ميدانية خفيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويجري نشر سرية قوات احتياطية وكتيبة مشاة ووحدة طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الخدمات. ورغم تواصل إدخال التعديلات على عنصر الشرطة، فقد استلزمت حالات تأخر إصدار التأشيرات لأفراد الشرطة الوافدين تمديد مدة خدمة بعض أفراد الشرطة العاملين حالياً في البعثة من أجل الحفاظ على المسار المتبع لتحقيق

الحجم الأمثل لعنصر الشرطة. وانتهى نشر الوحدة الأخيرة من وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها البالغ عددها ١٧ وحدة. ويجري وفق المواعيد المحددة تخفيض القوام الإجمالي للبعثة من الجند وأفراد الشرطة للوصول إلى الحدود القصوى المأذون بها بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥٧ - وفي ما يتعلق بالقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي لوحدة الجند والشرطة، لم تُحقق سوى ١١ وحدة من أصل ٤٤ وحدة عسكرية ووحدة للشرطة منتشرة حاليا لدى العملية المختلطة، معدلا لصلاحية معداتها يفوق عتبة ٩٠ في المائة. وبالمقابل تراجع معدل الصلاحية لبعض الوحدات، بحيث انخفض إلى أقل من ٤٣,٦ في المائة في سبع وحدات. أما في مجال قدرات الاكتفاء الذاتي، فلم تف سوى ١٠ وحدات بكامل الشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الخاصة بكل منها. وتفتقر الوحدات المتبقية إلى بعض قدرات الاكتفاء الذاتي وتدعمها البعثة جزئيا. ولا تزال العمليات تتأثر سلبا بأوجه النقص هذه التي تتعلق أساسا بصلاحية ناقلات الجند المدرعة. وواصلت الأمانة العامة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتشجيعها على الإسراع في معالجة أوجه القصور في المعدات المملوكة للوحدات.

٥٨ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، عُقد اجتماع آلية التنسيق الثلاثية الخامس عشر بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا. وتركزت المناقشة على مسائل الوصول والمعدات المملوكة للوحدات، وإصدار تأشيرات الدخول، وترددات الاتصالات اللاسلكية للعملية المختلطة. واتفق على زيادة التنسيق وتبادل المعلومات مع السلطات الحكومية على المستوى التقني من أجل تسوية المسائل القائمة المتعلقة بدعم البعثة عند نشوئها. وتعهدت الحكومة بتسوية الحالة في ما يتعلق بطلبات التأشيرة التي لم يبت فيها بعد وإجراء استعراض لاستمرار سريان طلبات تأشيرات الدخول المقدمة منذ أمد طويل لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بالتعاون مع العملية المختلطة. ولم يُحرز أي تقدم صوب استصدار رخصة لعمليات الاتصالات اللاسلكية للعملية المختلطة.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز ما مجموعه ٢٧ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر؛ ويجري حاليا تنفيذ ٣٨ مشروعاً إضافيا في مراحل مختلفة من الإنجاز.

٦٠ - وفي نيسان/أبريل، أنجزت العملية المختلطة وشركاؤها في التنفيذ وسلمت المشاريع الثلاثة المتبقية من المرحلة الأولى المؤلفة من ١٧ مشروعاً أهليا كثيف العمالة لفائدة الشباب المعرضين لخطر الانتحاق بالجماعات أو العصابات المسلحة في دارفور. وشرع أيضا في

مرحلة ثانية تشمل ١٦ مشروعاً متركزة على تطوير الهياكل الأساسية (تشبيد المدارس والمراكز الأهلية) وتستهدف أكثر من ٢٠٠٠ شاب في شتى أرجاء دارفور.

٦١ - وواصلت العملية المختلطة الحد من خطر الذخائر غير المنفجرة في دارفور. فقد توصل تقييم لطرق وممرات على امتداد مسافة إجمالية طولها ١٦٦١ كيلومتراً وأراض بمساحة ٥٥ كيلومتراً مربعاً، أنها خالية من الذخائر المنفجرة. ودُمر ما مجموعه ٥١ ذخيرة غير منفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة تدريباً عن التوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة، استفاد منه ١٣٤٦٤ مدنياً (٢٤ في المائة منهم نساء و ٦٤ في المائة أطفال).

ثامنا - التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

٦٢ - تشتمل الفقرات من ٦٣ إلى ٦٦ من التقرير على تقييم للتقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المحددة في تقرير المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

٦٣ - وكان التقدم المحرز في ضوء النقطة المرجعية الأولى المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتراع في دارفور، محدوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى ذلك أساساً إلى إصرار الحركات غير الموقعة، كما يتضح من بيان المجموعة الشاملة، وهي الجبهة الثورية السودانية، على السعي إلى تغيير الحكومة المركزية بالطرق العسكرية. وقد عرقل استمرار الاشتباكات العسكرية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة غير الموقعة، استئناف مفاوضات السلام بين هذه الحركات وحكومة السودان، بالرغم من الجهود التي يواصل كبير الوسطاء المشترك بذلها لإيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات. وكانت قيادة الفصيل المنشق الوحيد من حركة العدل والمساواة (فصيل بشر)، الفصيل الذي وقع وثيقة الدوحة، قد قتلت بعد ذلك بقليل على يد قوات فصيل جبريل، وفي ما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة، استمرت حالات التأخر في تنفيذ عدة أحكام واردة في الوثيقة، ولا سيما في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية النهائية، والمصالحة، والتعويض، والشروع في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، وذلك رغم انعقاد مؤتمر المانحين بشأن دارفور وتأييده للاستراتيجية الإنمائية لدارفور.

٦٤ - وتتعلق النقطة المرجعية الثانية بإعادة إرساء بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل ارتفاع عدد الإفادات الواردة بوقوع إصابات في صفوف المدنيين واتساع رقعة تشرذ السكان بسبب الاشتباكات العسكرية وكذلك تسجيل زيادة مدروسة في القتال القبلي العنيف في عدة أنحاء من دارفور. وقد أسهم هذا، إلى جانب الهجمات التي تُشن على العملية المختلطة والقيود المفروضة على تنقلاتها من جانب السلطات

الحكومية والجماعات المسلحة، في عدم إحراز تقدم في ضوء هذه النقطة المرجعية. وانطلاقاً من هذه الخلفية ورهنا بإمكانية الوصول، أسهمت العملية المختلطة في حماية المدنيين ويسّرت إيصال المعونة الإنسانية المأمونة إليهم وعززت جهود المصالحة على الصعيد المحلي.

٦٥ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في دارفور عموماً مثيراً قلق بالغ. فقد تواصلت بلا هوادة وقوع حوادث انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتصل منها بانتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية، بينما يستمر تفشي عدم المساءلة عن تلك الانتهاكات. ومع أن العملية المختلطة واصلت توفير الدعم لبناء قدرات السلطات الحكومية والسلطة الإقليمية لدارفور وهيئات المجتمع المدني على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتوطيد سيادة القانون، فإن المؤشرات على مدى التقدم المحرز في ضوء هذه النقطة المرجعية ضئيلة.

٦٦ - أما النقطة المرجعية الرابعة فتتعلق بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وتنفيذ عمليات الانتعاش المبكر. ولا يزال تدهور الحالة الأمنية على نطاق واسع، وبخاصة في مناطق وسط دارفور وشرقه وجنوبه، الناجم عن الاقتتال القبلي العنيف والاشتباكات العسكرية، يتسبب في حالات تشرد هائلة، مما زاد إلى حد كبير من عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال القيود التي تفرضها السلطات الحكومية والحركات المسلحة على سبل الوصول إلى السكان المتضررين تعوق القيام، في الوقت المناسب بتقييمات لاحتياجاتهم الإنسانية وتوزيع المعونة الغوثية التي هم في حاجة ماسة إليها. وأدى هذا، إلى جانب الهجمات التي يتعرض إليها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية واستمرار التهديد باختطافهم وسرقة سياراتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى تراجع مستمر في تنفيذ هذه النقطة المرجعية.

تاسعا - الجوانب المالية

٦٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٩/٦٦ مبلغاً قدره ١ ٤٤٨,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ قيد نظر الجمعية العامة.

٦٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ١١٣,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٢٥٤,٢ مليون دولار.

٦٩ - وسُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات العسكرية والشرطة المشكلة، والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

عاشرا - ملاحظات

٧٠ - منذ تقريرني السابق (S/2013/225)، ظلت الجهود الرامية إلى إحلال سلام شامل وجامع في دارفور محفوفة بالمصاعب. ومن ذلك بالخصوص تزايد الاقتتال القبلي واتساع نطاقه في أنحاء عدة من دارفور وتواصل الاشتباكات العسكرية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة غير الموقعة. ومما يثير القلق أكثر من غيره هو الأثر المدمر الذي تتركه هذه التطورات على المدنيين الأبرياء، والعراقيل التي تقيّمها أمام العمليات الإنسانية وتنفيذ وثيقة الدوحة.

٧١ - وإني أشعر بانزعاج بالغ لمقتل محمد بشر، زعيم فصيل بشر من حركة العدل والمساواة، وعدة أفراد آخرين من فصيله على يد قوات فصيل جبريل بعد فترة وجيزة من توقيعه على وثيقة الدوحة. وأنا منشغل من احتمال أن تترع هذه الحادثة الثقة في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للتراع في دارفور. بيد أنني أحيط علما بأن فصيل بشر أعلن عن تعيين قيادة جديدة وأكد من جديد التزامه بتنفيذ وثيقة الدوحة. وما زال إيجاد حل سياسي للتراع في دارفور الخيار العملي الوحيد بالنسبة لجميع الأطراف المتحاربة. ولم يفعل السعي طيلة السنوات العشرة التي مضت، إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق الوسائل العسكرية سوى المساهمة في إطالة معاناة شعب دارفور. ولذلك فيني أكرر مرة أخرى دعوتي لحكومة السودان وبقية الحركات المسلحة غير الموقعة إلى وقف الأعمال القتالية فوراً والالتزام بالمفاوضات السلمية بدون شروط مسبقة.

٧٢ - لقد مرت سنتان منذ أن وقعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وما زال تنفيذ أحكامها يسير ببطء غير مقبول. ولم تطرأ تحسينات ملموسة على حياة شعب دارفور عن طريق تحسن الأمن وإعادة الإعمار والتنمية ودعم عمليات العودة الطوعية والمستدامة وتعزيز العدالة والمصالحة.

٧٣ - لقد كان عقد المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل تطورا جديدا بالترحيب في اتجاه تحقيق السلام المستدام في دارفور. واستراتيجية تنمية دارفور التي تبناها المانحون وتتضمن عائدات سلام ملموسة خطة عملية للتعافي والتنمية في دارفور على الأمد الطويل. وأحث الجهات المانحة وحكومة السودان على الوفاء فوراً بالتعهدات المقدمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وأشجع أيضا حكومة السودان وسلطة دارفور الإقليمية على الإسراع بمعالجة مشاغل المانحين المتصلة بالأمن وإمكانية الوصول إلى دارفور.

٧٤ - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية السائدة في دارفور والتي تدهورت، بدون شك، خلال الأشهر الستة الماضية. ويساهم مزيج من الاشتباكات العسكرية المتقطعة، وبالخصوص الاقتتال القبلي العنيف في وجود عدد مفرغ من المشردين بلغ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأنا أدعو جميع الأطراف المتحاربة إلى الامتناع عن مهاجمة المناطق المدنية وأذكر كلا من حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي عن ضمان سلامة السكان المدنيين وأمنهم. وأحث حكومة السودان على العمل أكثر من أجل حماية المدنيين، وتشجيع المصالحة والتعايش السلمي بين الطوائف المتنازعة ووضع استراتيجيات فعالة لمعالجة القضايا المتصلة بملكية الأراضي وإدارة الموارد بشكل خاص.

٧٥ - ومن المؤسف أنه في ضوء هذه الظروف المتميزة بتزايد الاحتياجات إلى الحماية والاحتياجات الإنسانية في دارفور، ما زالت العملية المختلطة والجهات العاملة في المجال الإنساني تواجه عراقيل لعمليتها. ومن دوافع الشعور بالإحباط فعلا أن توجد تقييدات للتنقل وخاصة إلى المناطق المتضررة من النزاع، وتأخيرات الأذون بإبصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية التي تحتاجها. وأنا أدعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى التعاون التام مع البعثة المختلطة ومنظمات العمل الإنساني، وإلى إزاحة كل العراقيل والسماح للبعثة ولتلك المنظمات بتنفيذ ولاياتها بدون أي قيود.

٧٦ - ويظل من الأساسي، في هذا السياق، وبالخصوص في غياب اتفاق سلام شامل للجميع، أن تواصل العملية المختلطة المساهمة في حماية المدنيين وتيسير الإيصال الآمن للمساعدات الإنسانية ومساعدة الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة على تنفيذها. ولذلك، أوصي مجلس الأمن بالنظر في تمديد ولاية العملية المختلطة لسنة واحدة.

٧٧ - وستعمل العملية المختلطة، مع الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي ومع قطر، لضمان أن يبدأ تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور المنصوص عليهما في وثيقة الدوحة بجدية لتعزيز توالي الجماعات المحلية زمام عملية السلام في دارفور، وزيادة شموليتها وتوجيه حوار وطني حول مستقبل السودان. وستدعم العملية المختلطة عملا بقرارات مجلس الأمن المتتالية إقامة وإجراء مشاورات وستواصل رصد البيئة التمكينية التي تستطيع فيها الجهات الفاعلة في دارفور المشاركة بجرية ودون خوف من الانتقام، والإبلاغ عن ذلك.

٧٨ - وفي ما يتعلق بسلامة وأمن أفراد العملية المختلطة والأفراد العاملين في المجال الإنساني، فإنني أدين بأشد العبارات الهجوم على قاعدة العملية المشتركة بالمهاجرية والتي أسفرت عن وفاة أحد حفظة السلام. وأنا أتقدم بتعازي الحارة لحكومة نيجيريا ولأسرة الفقيد وأصدقائه وزملائه. ويزعجني بنفس القدر أن أعلم بمقتل أحد العاملين الوطنيين في مجال تقديم المعونة أثناء حادثة إطلاق نار داخل مخيم للمشردين داخلها في نيريتي. وتلك الأعمال مشينة وتمثل انتهاك للقانون الدولي. وأدعو الحكومة إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال البغيضة إلى العدالة.

٧٩ - وأنا أشعر بالارتياح والامتنان لتدخل السلطات الحكومة في الوقت المناسب لتأمين الإفراج عن أحد العاملين في مجال تقديم المعونة في غضون ساعات من اختطافه. وأتوقع من الحكومة أن تحاسب المسؤولين عن هذا الهجوم وغيره من الهجمات الإجرامية المرتكبة ضد الذين يعملون على تخفيف معاناة شعب دارفور.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أرحب بمحمد بن شامباس، الممثل الخاص المشترك الجديد للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكبير الوسطاء المشترك المعني بدارفور، الذي تسلم مهامه في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأود أن أعرب عن امتناني أيضا للخدمات التي قدمها نائبا الممثل الخاص السابقان للعملية المختلطة محمد ب. يونس، الذي يستحق الكثير من الثناء لعمله المتفاني في العملية المختلطة لمدة ست سنوات ونصف، بصفات متنوعة منها نائب الممثل الخاص المشترك (في العمليات والإدارة) وعایشاتو منداودو سليمان، الذي عمل كنائب للممثل الخاص المشترك (في الشؤون السياسية) من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ و كرئيس بالنيابة للبعثة، وكبير الوسطاء المشترك المؤقت من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري الصادق للعاملين في العملية المختلطة، نساء ورجالا، ولكل العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية لجهودهم الدؤوبة رغم الانتكاسات المعترضة في الأشهر الأخيرة.